دور العلاقات الصينية–الأوروبية في تعزيز التعاون الصيني–الهولندي

ا.م.د. حيدر زهير جاسم
استاد مساعد دكتور في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين قسم السياسية الدولية

المستخلص

تناولت الدراسة العلاقات الثلاثية بين الصين وأوروبا وهولندا وكيف يؤثر ذلك على التعاون الدولي والتبادل الاقتصادي. تم التركيز على دور مبادرة الحزام والطريق في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الأطراف المعنية، وخاصة عبر ميناء روتردام كنقطة تجارية رئيسية. وعن طريق التحليل تبين أن الضغط الأمريكي يمكن أن يكون تحديا، ويقتضي التعامل بحكمة للحفاظ على التوازن والمصالح المشتركة. وخلصت الدراسة الى توصيات تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي، وتطوير الشراكات اللوجستية والاستثمارية بين الأطراف المعنية. وتشدد التوصيات أيضا على ضرورة وضع استراتيجيات دبلوماسية تعزز التعاون والتنمية المستدامة بين الصين وأوروبا وهولندا.

الكلمات المفتاحية

الصين، هولندا، ميناء روتردام، التحدي الامريكي، مبادرة الحزام والطريق.

The Role of China-European Relations in Enhance China-Netherlands Cooperation

Assist. PhD. Hayder Zuhair Jasim

Abstract

The study addressed the trilateral relations between China, Europe and the Netherlands and how affects international cooperation and economic exchange. Emphasis was placed on the role of the Belt and Road Initiative in achieving economic cooperation between interested parties, especially through the Port of Rotterdam as a major trading point. Through analysis, it became clear that American pressure can be a challenge, and requires dealing wisely to maintain balance and common interests. The study concluded with recommendations that include enhancing cultural and economic exchange and developing logistical and investment partnerships between concerned parties. The recommendations also stress the need to develop diplomatic strategies that enhance cooperation and sustainable development between China, Europe and the Netherlands.

Keywords

China, Netherlands, Rotterdam Port, American Challenge, Belt and Road Initiative.

مقدمـــة

تتميز العلاقات الصينية الاوروبية بتاريخ طويل من التبادلات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة. لذلك ركزت الدراسة على العلاقات الصينية الأوروبية مع تحليل دراسة حالة هولندا كواحدة من الدول الأوروبية ذات العلاقات الوثيقة مع الصين. اذ تعد من اهم الشركاء الرئيسين للصين في أوروبا، وتتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي والمكانة الجيوسياسية المهمة كونها من أهم المرافئ البحرية في أوروبا وقد بدأت الصين وهولندا في التعاون من اجل مشاركة الاخيرة في مشروعات مبادرة الحزام والطريق، الامر الذي سيشكل فرصًا كبيرة لتعزيز التبادل التجاري وتطوير البنية التحتية ضمن إطار المبادرة.

أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوعا مهما نظراً للتأثير المتزايد للصين على المنطقة الأوروبية والتعاون الاقتصادي. فعن طريق فهم العلاقات الصينية–الاوروبية، يمكن تحديد الفرص والتحديات التي تنشأ عنها، وتعزيز التعاون الثنائي بين الصين وأوروبا بشكل ومع هولندا بشكل خاص.

اشكالية الدراسة

تتمثل اشكالية هذه الدراسة في فهم طبيعة العلاقات بين الصين وأوروبا وتحليل تأثيراتها، ويتطلب هذا التحليل التفاعل مع عوامل متعددة مثل السياسة والاقتصاد وغيرها لفهم التحديات والفرص التي تعترض خطط التعاون بين الطرفين. لذلك تتمثل اشكالية الدراسة في كيف يمكن ان تعزز العلاقات الصينية الاوربية التعاون الصيني–الهولندي؟ وانطلاقا من هذا التساؤل ستحاول الدراسة الاجابة عن الاسئلة الاتية:

- كيف تطورت العلاقات الصينية الاوروبية؟
- ما اهمية الشراكة بين الطرفين؟
- ما الفرص التي يمكن ان تقدمها مبادرة الحزام والطريق لهولندا؟
- ما مستقبل العلاقات الصينية الهولندية؟

فرضية الدراسة

ارتكزت الدراسة على افتراض أن تعزيز العلاقات بين الصين وأوروبا سيسهم في تعزيز العلاقات الصينية–الهولندية وعن طريق فحص العوامل المؤثرة في هذه العلاقات ودراسة تأثيرها، ويمكن وصف التعاون بين الصين وأوروبا بأنه عاملاً حاسمًا لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي للطرفين وسينعكس ايجابيا على هولندا.

المحور الأول

تاريخ العلاقات الصينية الأوروبية

أولا . التطور التاريخي للعلاقات الصينية الأوروبية

تعود جذور العلاقات الصينية الأوروبية إلى القرون الوسطى، اذ بدأت بالتجارة والتبادل الثقافي عبر طريق الحرير القديم، وخلال القرن السادس عشر، وصل التجار والمبشرون الأوروبيون إلى الصين، مما أدى إلى تبادلات ثقافية ودينية[١] .

تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد الأوروبي والصين رسميًا لأول مرة في العام ١٩٧٥ .[٢] وتم إبرام أول اتفاقية تجارية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والصين في العام ١٩٧٨، وكانت العلاقات الثنائية الأولية "اقتصادية بشكل واضح، وإن كانت استراتيجية ضمنيًا (لا سيما بالنسبة للصين) ومع نمو التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال أوائل الثمانينيات، تمت تلبية الحاجة إلى اتفاقية جديدة وأكثر شمولاً عن طريق (اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين للعام ١٩٨٥) . وقد أنشأ هذا إطارًا قانونيًا للعلاقة الثنائية وعلى مدى العشرين عامًا اللاحقة . وكان الهدف الرئيس للاتفاقية "تكثيف وتنويع التجارة الأوروبية–الصينية وتطوير التعاون الاقتصادي والفني بشكل نشط بما يتماشى مع مصالحهما المتبادلة، كما أنشأ الاتفاق لجنة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والصين لإدارة العلاقات الثنائية، ويبدو أنه على الرغم من أن المفوضية الأوروبية كانت لديها طموحات واسعة النطاق بشأن الاتفاقية، إلا أن الصينيين نظروا إليها على أنها تهدف في المقام الأول إلى زيادة علاقاتهم الاقتصادية مع أوروبا والجدير بالذكر أن الاتفاقية كانت صريحة في السماح للدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية بحرية "المشاركة في الأنشطة الثنائية في مجال التعاون الاقتصادي وإبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي جديدة مع الصين حيثما كان ذلك مناسبًا" .

وشهد العام ١٩٨٩ المزيد من التطورات المهمة في النهج الذي تتبناه المفوضية الأوروبية في التعامل مع الصين، والذي حفزته حادثة ميدان السلام السماوي (تيانانمين)، وعلى الرغم من أن تلك الحادثة لم تؤثر بشكل أساسي في تطوير العلاقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أنه أجبر صناع السياسة الأوروبيين على وضع العلاقة الاقتصادية في السياق الأوسع للمخاوف الاجتماعية والسياسية والإنسانية – وعُدّ السياق الذي تردد صداه في

جميع دول الاتحاد الأوروبي فضلا عن ذلك، قام صناع السياسة الأوروبيون بصياغة نهجهم في إدراك أن دور الصين الناشئ في المجتمع العالمي يجب أن يتشكل عن طريق "الالتزام المنسق من الحكومات في جميع أنحاء العالم"، ومن ثم فإن اندماج الصين في المجتمع العالمي والمؤسسات العالمية يجب أن يكون جانبًا رئيساً دون أي موقف للاتحاد الأوروبي (٣).

ونظراً لتطور هياكل السياسة الخارجية والأمنية الأوسع للاتحاد الأوروبي خلال أوائل ومنتصف التسعينيات، كان من الواضح أيضاً أن تطوير السياسات تجاه المحاورين الرئيسين مثل الصين كان جزءاً أساسياً من الدور الدولي الناشئ للاتحاد الأوروبي لكن ذلك كان يتضمن عدداً من التناقضات الفعلية أو المحتملة، لا سيما وأن الاتحاد الأوروبي كان مهتماً بشكل أكثر عموماً بوضع نفسه بوصفه "قوة معيارية" مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان والقضايا المرتبطة بها التي لم يكن التعامل معها مريحاً في الاتحاد الأوربي. وعندما اقترن ذلك بالحاجة إلى إحراز تقدم في عدد من القضايا الاقتصادية الملحة، فإن اهتمام بيان عام ١٩٩٥ بالتوفيق بين المصالح المعيارية والمادية يبدو واضحا وكان من الواضح أيضاً أن الموقف "الأوروبي" يحتوي على عدد من التوترات بين المؤسسات الأوروبية ومصالح الدول الأعضاء، على الرغم من أن الرسالة تحدثت بثقة عن أوجه التآزر بين الدول الأعضاء وأنشطة الاتحاد الأوروبي وتم إنشاء آلية اجتماعات القمة بين القادة السياسيين في الصين وأوروبا في العام ١٩٩٨ وخلال هذه المدة، تم إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الثنائية وتوسيعها وتعميقها تدريجيا (٤).

وفي العام نفسه أصدرت المفوضية بياناً ثانياً بعنوان "بناء شراكة شاملة مع الصين". ولقد تم تبرير تغيير موقف الاتحاد الأوروبي من ناحية عن طريق التأثير المحتمل للاتحاد الاقتصادي والنقدي والتوسع الشرقي للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى عن طريق وتيرة التغيير في الصين نفسها: "اذ يجب على الاتحاد الأوروبي أن يكون مستعداً في جميع الأوقات". وينبغي لها أن تتكيف مع أي تغييرات غير متوقعة بفعل سرعة ونطاق التحول في الصين، وكان الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق من أن الصين قد تبطئ أو حتى تعكس عملية الإصلاح في أعقاب وفاة (دنغ بينغ)، والأزمة المالية الآسيوية، وعودة هونج كونج، واستجابت الرسالة أيضاً للقضايا التي نشأت في المفاوضات بشأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والتي بدأت في العام ١٩٩٧. ونتيجة لذلك، اقترحت الرسالة نهجًا "متجددًا" و"محسنا" اذ ستشارك الصين بشكل أكبر على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، مع مواصلة المزيد من التعاون. (٥)

وبحلول العام ٢٠٠١، شعرت اللجنة أنه من الضروري متابعة رسالة العام ١٩٩٨ برسالة أخرى، وهذه المرة تعتمد بشكل واضح على الإطار الذي تم وضعه قبل ثلاث سنوات. إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للاتصالات للعام ٢٠٠١ تجاه الصين: تُعنى بتنفيذ الاتصالات والخطوات المستقبلية للعام ١٩٩٨ من أجل سياسة أكثر فعالية للاتحاد الأوروبي، وتم صياغتها بشكل واضح عن طريق دخول الصين في منظمة التجارة العالمية، والحاجة المرتبطة بتوفير "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للاتصالات تجاه الصين" للعام ٢٠٠١. ومن الجدير بالذكر أن الإطار أشار للمرة الأولى إلى ذلك فيما يتعلق باستراتيجية الاتحاد الأوروبي، وعرّف ذلك على أنه يشمل نقاط عمل قصيرة وطويلة الأجل وذكّر بالأهداف طويلة المدى المنصوص عليها في العام ١٩٩٨. ومن الجدير بالذكر أيضًا ان الورقة اشارت الى عدد من الصعوبات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين، مشيرة إلى الصين بوصفها "جزءًا من المشكلة والحل" و"ليست دائمًا شريكًا سهلاً للاتحاد الأوروبي"، لذا فإن القضية لم تكن مجرد مسألة حوار وتسوية. وفي العام ٢٠٠٣، تفوقت الصين على سويسرا لتصبح ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الامريكية. وحتى ذلك الحين، تم تنظيم حوالي عشرين حوارًا قطاعيًا وبرنامجًا تعاونيًا لتعزيز الاتصالات والتبادلات الثنائية. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز التعاون السياسي بفضل العلاقات الاقتصادية الوثيقة. وتم تأسيس الحوار السياسي حول الشؤون الإقليمية والدولية الحساسة وحقوق الإنسان منذ العام ١٩٩٤. [٦]

وفي العام ٢٠٠٣ ايضا، عادت المفوضية إلى العمل بشأن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والصين، وهذه المرة عن طريق "الاتصال والشراكة الناضجة والمصالح المشتركة والتحديات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين" وفقًا لتحليل واحد على الأقل، يمثل هذا الاتصال جهدًا "لتحديد التحول من العلاقات التقليدية بين دولة واخرى إلى المستوى الأوروبي بشكل عام" وكان الهدف الواضح، البدء في رفع مستوى العلاقة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والصين إلى "شراكة استراتيجية" عبر مجموعة واسعة من المجالات، وتوقع التطورات ليس فقط في الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا في الصين [٧] وعدّت الشراكة بين الطرفين من العناصر الحاسمة في السياسة الدولية المعاصرة، وتطورت العلاقات بين الطرفين لتشمل مجالات متعددة تتجاوز الاقتصاد إلى السياسة والأمن والبيئة[٨].

وصادف أن الذكرى الثلاثين لتأسيس العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين، جاءت في وقت اذ لم تكن فيه العلاقة متناغمة على الإطلاق، وكانت الخلافات التجارية والدبلوماسية ملحوظة. ولكن بحلول العام ٢٠٠٦، كانت المفوضية مستعدة مرة أخرى لإطلاق اتصال آخر، وهذه المرة بعنوان الاتحاد الأوروبي والصين "شركاء أوثق

ومسؤوليات متزايدة"، وإلى جانب هذه الورقة، تم إصدار ورقة عمل حول التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين أطلق عليها "ورقة سياسات التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين: "المنافسة والشراكة" . وفي العام ٢٠٠٨، تحركت المفوضية لتقديم بيان حول هذا الموضوع وظل أحد مجالات السياسة الأمنية متوتراً بشكل خاص في العلاقة والذي تمثل في حول ما إذا كان ينبغي تعديل أو رفع حظر الأسلحة المفروض على الصين في أعقاب أحداث ميدان السلام السماوي، ومع ذلك، كانت هناك خلاصة واضحة للرسالة، اذ اقترحت بدء المفاوضات بشأن اتفاقية شراكة وتعاون جديدة، والتي "يجب أن تشمل النطاق الكامل للعلاقة الثنائية" وتحديث اتفاقية التجارة والتعاون للعام ١٩٨٥ . وقد تم تقديم ذلك بوصفه "الأساس العملي للشراكة الاستراتيجية الشاملة"[٩] .

وتم إطلاق التعاون بين الصين ودول وسط وشرق أوروبا بصيغة "١٦+١" في العام ٢٠١٢ بهدف "التعاون والتنمية المشتركة" بين الصين و١٦ دولة من القارة الأوروبية، كان ١١ منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأدى قرار أثينا بالانضمام إلى المجموعة في العام ٢٠١٧ إلى تغيير التنسيق إلى "١٧+١" ورفع عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ١٢ (بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، إستونيا، اليونان، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، اليونان، سلوفاكيا) وكانت الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ألبانيا والبوسنة والهرسك وشمال الجبل الأسود ومقدونيا وصربيا) [١٠] .

ثانيا . أهمية الشراكة بين الطرفين في العصر الحديث

عرّف الاتحاد الأوروبي الصين بأنها شريك ومنافس في العام ٢٠١٩ . ومنذ ذلك الحين، ومع تزايد تدخل الدولة من جانب السلطات الصينية، تبنى الاتحاد الأوروبي عددًا من التدابير (بما في ذلك آلية فحص الاستثمار الأجنبي، وتنظيم الإعانات الأجنبية، وأداة المشتريات الدولية، وأداة مكافحة الإكراه، لتحسين أمنه الاقتصادي وضمان تكافؤ الفرص للشركات في الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه، ارتفع العجز التجاري الثنائي للاتحاد الأوروبي مع الصين من ١٥٤,٧ مليار يورو في العام ٢٠١٨ إلى ٣٩٦ مليار يورو في العام ٢٠٢٢ . وأصبحت السياسة الخارجية للصين حازمة على نحو متزايد، والجدير بالذكر إن موقف الصين الغامض من الحرب الروسية على أوكرانيا، جنباً إلى جنب مع العجز التجاري المتزايد بين الاتحاد الأوروبي والصين، يدفع الاتحاد الأوروبي إلى التأكيد على دور الصين

كمنافس نظامي وفي الآونة الأخيرة، ركز الاتحاد الأوروبي أيضاً على أنشطة التضليل التي تمارسها الصين فيما يتعلق بالحرب الروسية في أوكرانيا . وفي الوقت نفسه، يدرك الاتحاد الأوروبي أن الشراكة مع الصين ضرورية لمعالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والاستعداد للأوبئة أو تخفيف الديون والأمن العالمي[١١] .

أصبحت الصين شريكاً تجاريًا رئيسا للاتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة، ويعد في الوضع الراهن الآن أكبر شريك تجاري للصين[١٢] .

لقد تمتع الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة بتجارة متوازنة إلى حد ما مع الصين، ولكن منذ بداية الوباء كوفيد ١٩، تضخم العجز التجاري إلى ٤١٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ . ومن غير المرجح أن يتراجع الوضع نظرا لاعتماد الاتحاد الأوروبي الكبير على الواردات الصينية في تحوله إلى الطاقة الخضراء، والذي تسارع منذ الحرب الروسية–الاوكرانية في فبراير/شباط ٢٠٢٢[١٣] .

وكان الاتحاد الأوروبي ككل، بوصفه أكبر محرك للتصدير في العالم، يعلق دائما توقعات عالية على السوق الصينية . وأصبحت الصين جذابة على نحو متزايد مع ارتفاع الواردات في أعقاب برنامج التحفيز الضخم الذي تم تقديمه خلال الأزمة المالية العالمية . ومع ذلك، تغير الوضع بشكل جذري، اذ ظلت الواردات راكدة منذ بداية الوباء وانكمشت بالفعل في عام ٢٠٢٣، على الرغم من إعادة فتح الصين[١٤] لكن يمكن وصف العلاقات الصينية الاوروبية عاملاً مهمًا في استقرار الاقتصاد العالمي، وتُسهم في تعزيز التعاون في مجالات مثل التغير المناخي والطاقة[١٥] .

أصبح اعتماد الاتحاد الأوروبي الاقتصادي على الصين أكثر وضوحًا مع ظهور تحول الطاقة الخضراء، نظرًا لموقعها المهيمن في تصنيع منتجات الطاقة الخضراء مثل الألواح الشمسية الكهروضوئية، والتي تمثل ٨٧٪ من الإنتاج العالمي وتزود به ٨٩ دولة، وتسيطر الصين على أكثر من ٦٠% من التصنيع العالمي لبطاريات الليثيوم، لكن تركيز واردات الاتحاد الأوروبي من هذه البطاريات القادمة من الصين أعلى من ذلك بنسبة ٨٢% من إجمالي الواردات، وهذا أمر لافت للنظر نظراً لهيمنة الاتحاد الأوروبي على قطاع السيارات على المدى الطويل وفي السياق نفسه، سيطر الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة على إنتاج توربينات الرياح، لكن الصين اكتسبت حصة سوقية في هذا القطاع

أيضاً، وتعّد الرائدة عالميًا منذ بداية الوباء . فضلاعن ذلك، بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من توربينات الرياح من الصين ٦٤% من إجمالي الواردات في العام ٢٠٢١ . [١٦]

ومع ذلك، تُشير الأبحاث إلى وجود فجوة في الإدراك بين الطرفين حول طبيعة العلاقة، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والمنافسة . [١٧] اذ عانى الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي في الصين من ثلاث سنوات من سياسات القضاء على كوفيد-١٩ فضلاعن بيئة تنظيمية أكثر صرامة، لاسيما فيما يتعلق بتوطين البيانات والأمن القومي في الواقع، منذ العام ٢٠١٩، كان الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الصين ينمو بشكل أسرع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي، ويمكن تفسيره على أن الاتحاد الأوروبي أصبح حذرًا بشأن استثماره الأجنبي المباشر في الصين . وقد انخفضت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوروبي إلى الصين بمرور الوقت من ما يقرب من ٤٪ من إجمالي المخزون في العام ٢٠١٩ إلى ٣,٤٪ في العام ٢٠٢١ [١٨] .

ان العلاقات الصينية الأوروبية تعد مثالاً على التعقيدات الناشئة عن العولمة والتداخل بين السياسة والاقتصاد ومع تزايد الاعتماد المتبادل، يظل التحدي في كيفية التوفيق بين المصالح الاقتصادية والقيم الأوروبية [١٩] وتُشير الأبحاث إلى أن فهم الصين للاتحاد الأوروبي يُسهم في تطوير علاقة إيجابية بين الطرفين، ويعد أمر ضروري لتعزيز التفاهم المتبادل وتطوير الشراكة[٢٠] التي يمكن وصفها مثالاً على الحاجة إلى تعاون دولي فعّال في عالم متعدد الأقطاب، من أجل متابعة تحليل "الشراكة الإستراتيجية" بين الاتحاد الأوروبي والصين [٢١] .

ومن التعقيدات المستمرة بين الطرفين حالة حقوق الإنسان في الصين، اذ انتقدها البرلمان الاوروبي مرارًا وتكرارًا من خلال قراره الصادر في ١٩حزيران ٢٠٢٠، كان رد فعل البرلمان سريعًا على قانون الأمن القومي الصيني لهونج كونج، وأكد على حاجة الاتحاد الأوروبي "للدفاع عن الحكم الذاتي لهونج كونج" . وفي قراره الصادر في ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، كرر البرلمان دعوته إلى "الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المتظاهرين المسالمين في هونغ كونغ الذين اعتقلوا في السنوات الأخيرة" . وفيما يتعلق بشينجيانغ، أدان قرار صدر في ٩ تموز ٢٠٢٢ حقيقة أن مجتمع الأويغور تعرض للقمع بشكل منهجي عن طريق إجراءات وحشية، بما في ذلك الترحيل الجماعي، والتلقين السياسي، والانفصال الأسري، والقيود المفروضة على الحرية الدينية، والثقافية، وفيما

يتعلق بالتبت، "انتقد البرلمان في قراره الصادر في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٩ على وجه الخصوص الحكومة الصينية التي كانت منخرطة في هجمات لا هوادة فيها ضد الهوية والثقافة التبتية"؛ كما أدان البرلمان الاعتقالات التعسفية وأعمال التعذيب وسوء المعاملة في المنطقة. كما علق البرلمان على التطورات المتعلقة بتايوان، وكان آخرها في قراره الصادر في ١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٢٢، ولا سيما مطالبة الحكومة الصينية بالامتناع عن أية إجراءات يمكن أن تزعزع استقرار مضيق تايوان والأمن الإقليمي وتأكيدًا على هذه المواقف، يؤكد التقرير الذي اعتمدته لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان (AFET) في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، أيضًا على مسؤولية الصين، بوصفها عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في عدم التحايل على العقوبات المفروضة على روسيا، للضغط على الاخيرة لوقف الحرب والالتزام بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل العام ٢٠٣٠. ودعا التقرير إلى إجراء الأمم المتحدة تحقيقًا في انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، ومشاركة تايوان في بعض المنظمات الدولية، وإدراج أعضاء البرلمان الأوروبي في حوار حقوق الإنسان مع الصين، وتعليق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لسياسة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ومعاهدات تسليم المجرمين مع الصين وهونج كونج وإزالة المخاطر التي تهدد التدفقات التجارية [٢٢].

مما تقدم يمكن القول، إن اقتصاد الصين وأوروبا، اللذين يشكلان معاً ثلث الاقتصاد العالمي، هما من أهم الاقتصادات في العالم وتحتاج كل من الصين وأوروبا إلى نظام اقتصادي عالمي حر وقائم على القانون. عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، وتستطيع الصين والاتحاد الأوروبي تولي زمام المبادرة في موجة جديدة من العولمة العادلة والشاملة ويتعين على الصين وأوروبا أن يساعد كل منهما الآخر، وأن يتحدا ويعملا معًا في هذه اللحظة الفريدة من الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، من أجل تنشيط الاقتصاد العالمي وإحيائه والعمل كمحركين لانتعاشه [٢٣] وإن الشراكة بين الصين والاتحاد الاوروبي تُعد عنصرًا مهمًا في السياسة الدولية، وتُسهم في تشكيل مستقبل العلاقات العالمية. ومع تزايد التحديات العالمية، يُصبح التعاون بينهما أكثر أهمية لضمان مستقبل مستدام ومزدهر للجميع [٢٤].

المحور الثاني

دور هولندا في تعزيز مبادرة الحزام والطريق

ان دور هولندا في مبادرة الحزام والطريق يعكس التعقيدات والفرص التي تواجه الدول الأوروبية في التعامل مع الصين. على الرغم من أن هولندا لم توقع رسميًا على مبادرة الحزام والطريق[٢٥]، إلا أنها تمارس دورًا مهمًا في الشبكة اللوجستية العالمية بفضل ميناء روتردام، أكبر ميناء في أوروبا[٢٦].

أولا. تحليل الشراكة الاقتصادية بين الصين وهولندا

ان العلاقات الاقتصادية بين الصين وهولندا قوية ومتنامية، اذ تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري لهولندا خارج الاتحاد الأوروبي[٢٧] وتشهد الاستثمارات المتبادلة والتجارة الثنائية نموًا مستمرًا، مما يعكس الإمكانات الكبيرة للتعاون بين البلدين[٢٨].

وتنظر هولندا إلى صعود الصين بوصفها فرصة اقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى ترى إن تصور الصين تهديدا أمنيا لا يعني بالضرورة رفض التعاون الاقتصادي. والواقع أن هذه الازدواجية تشكل سمة رئيسة للسياسة الهولندية في التعامل مع الصين ففي ورقة السياسة الخاصة بالصين لعام ٢٠١٩، حاولت الحكومة الهولندية تحقيق التوازن بين الأمن الهولندي والمصالح الاقتصادية ومن ثم، طرحت الحكومة عقيدتها السياسية "الانفتاح حيثما أمكن، والحمائية عند الضرورة" كمبدأ توجيهي عام للتعامل مع الصين.[٢٩]

تعد الاستثمارات الهولندية في الصين صغيرة مقارنة باستثمارات الدول الأخرى وقيمة التجارة بين هولندا والصين وبلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات الهولندية الخارجية في الصين ١٦,١ مليار يورو في عام ٢٠١٥ وانخفضت إلى ١٢,٧ مليار يورو في عام ٢٠١٨ وكانت الصين الوجهة رقم ٢٦ للاستثمار للشركات الهولندية في عام ٢٠١٨. وتتركز الاستثمارات الأجنبية في الصين بشكل رئيس في استخراج المعادن وصناعة المواد الغذائية.[٣٠]

يتشابك الاقتصاد الهولندي مع الإنتاج في الصين بطرق عدة تستورد الشركات الهولندية السلع والخدمات مباشرة من الصين. ويستخدمونها كمدخلات للإنتاج، أو للبيع مباشرة للمستهلكين الهولنديين والحكومة والشركات

الأخرى، أو للبيع مباشرة في الخارج (إعادة التصدير) فضلا عن ذلك، تنتج الصين لدول أخرى، والتي بدورها تستخدم هذه السلع والخدمات للتصدير إلى هولندا .[٣١]

- **الواردات الهولندية من الصين**

في العام ٢٠٢٠، بلغت قيمة الواردات الهولندية من الصين ٤٢ مليار يورو؛ وحتى عندما اندلعت جائحة فيروس كورونا، ارتفعت الواردات مقارنة بالعام السابق وكانت تلك الواردات مخصصة بشكل أساسي لإعادة التصدير، مثل الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية والملابس التي تم بيعها مباشرة إلى المناطق النائية في أوروبا وهذا يعني أن أرقام الواردات المعتادة تجعل العلاقة الهولندية مع الصين تبدو أكبر بكثير مما عليه في الواقع وكانت حصة أصغر من الواردات تتعلق بالسلع المخصصة للسوق الهولندية، وكانت حصة الخدمات المستوردة أصغر من ذلك وتشهد واردات السلع الصينية، سواء للسوق الهولندية أم لإعادة بيعها للأسواق الخارجية في زيادة مطردة. ارتفع عدد السلع المستوردة من بلدان أخرى في العام ٢٠٢٠ بسرعة أقل، وزادت واردات الخدمات من الصين حتى العام ٢٠١٨ ثم انخفضت مرة أخرى وتعزى هذه الزيادات والانخفاضات بشكل رئيس إلى التغيرات في واردات "خدمات الأعمال الأخرى"، التي تتكون من البحث والتطوير، والخدمات الاستشارية المهنية والإدارية، والخدمات الفنية[٣٢].

وتتركز واردات السلع بشكل كبير في منتجات محددة. وشكلت الآلات والأجهزة الميكانيكية (١٠ مليارات يورو)، والآلات والمعدات الكهربائية (١١ مليار يورو)، والملابس (٣ مليارات يورو) والأثاث (٢ مليار يورو)، معًا ثلثي البضائع الهولندية المستوردة من الصين في العام ٢٠٢٠. تم بيع معظم هذه السلع مباشرة إلى بلدان أخرى. وكانت الخدمات المستوردة أيضاً شديدة التركيز؛ وشكلت فئة "خدمات الأعمال الأخرى" (٧٠٠) مليون يورو من الواردات من الصين، أي أكثر من نصف إجمالي الخدمات الهولندية المستوردة من الصين[٣٣].

وأظهرت الصناعة التحويلية ان هولندا تستورد معظم السلع من الصين، بإجمالي ٣,٤ مليار يورو، يليها البناء بقيمة ١,٣ مليار يورو. وبالنسبة لسبع مجموعات من المنتجات وقطاعات الأعمال، بلغت الواردات من الصين ما لا يقل عن ١٠٠ مليون يورو في العام ٢٠٢٠ وكانت حصة الصين في واردات هذه المنتجات من قبل هذه الصناعات ٢٥٪ على الأقل. على سبيل المثال، استوردت صناعة المنتجات الإلكترونية ما قيمته ٥١٣ مليون يورو من الآلات والمعدات الكهربائية من الصين ويمثل ذلك ٢٩% من إجمالي وارداتها من تلك السلع [٣٤].

- **الواردات الهولندية من الصين عبر دول أخرى**

هناك واردات غير مباشرة لهولندا من الصين، اذ يتم بيع المنتجات الصينية لشركات خارج هولندا ويتم دمجها لاحقًا (عبر دول أخرى) في المنتجات التي يتم تصديرها إلى هولندا مرة أخرى[٣٥] . وتعد تلك البلدان بمثابة قنوات وصول مهمة للشركات الصينية للوصول إلى السوق الهولندية . ويأتي على رأس القائمة بعض الشركاء التجاريين التقليديين: ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، وتأتي بلجيكا والمملكة المتحدة في أسفل القائمة نسبيًا ، ومن البلد الأخير، تستورد هولندا الخدمات بشكل رئيس؛ تتضمن الخدمات عددًا قليلًا نسبيًا من المكونات التي يتم استيرادها من بلدان أخرى ويمثل التصنيع حوالي نصف الواردات غير المباشرة[٣٦] .

- **الصادرات الهولندية إلى الصين**

هناك طرق عدة يعتمد بها الاقتصاد الهولندي على الصين كسوق للمبيعات . وتقوم الشركات الهولندية بتصدير السلع والخدمات مباشرة إلى الصين . فضلا عن ذلك، تنتج هولندا أيضًا لدول أخرى تستخدم بدورها هذه السلع والخدمات الهولندية في صادراتها إلى الصين . وتوفر أرقام الاستيراد حسابًا تفصيليًا لمستويات الاستيراد حسب قطاع الأعمال ونوع المنتج وتتوفر أرقام مماثلة توضح قيمة الصادرات[٣٧] .

نمت الصادرات إلى الصين بشكل مطرد ، من ١١ مليار يورو في العام ٢٠١٥ إلى ١٨ مليار يورو في العام ٢٠٢٠ . وشكلت كل من إعادة التصدير وصادرات الخدمات ٣ مليارات يورو، وخلافاً للصادرات إلى البلدان الأوروبية، فإن حصة إعادة التصدير محدودة فقط، لأن إعادة الصادرات الهولندية تتكون إلى حد كبير من منتجات تم استيرادها في الأصل من آسيا . كما ارتفعت أرباح الصادرات إلى الصين بشكل مطرد ، من ٥ مليارات يورو في عام ٢٠١٥ إلى ٧ مليارات يورو في العام ٢٠٢٠ . وتشكل صادرات المنتجات الهولندية مرة أخرى الحصة الأكبر، كما أن حصة إعادة التصدير في عائدات التصدير صغيرة نسبياً . فاليورو المكتسب من إعادة تصدير السلع المستوردة سابقاً أقل كثيراً من العائد من السلع والخدمات المصدرة التي يتم إنتاجها في هولندا نفسها وفي العام ٢٠١٩، بلغ إجمالي عائدات الصادرات الهولندية ٢٥٤ مليار يورو، مقسمة إلى صادرات السلع (١٢٠ مليار يورو)، وصادرات الخدمات (١٠٠ مليار يورو)، وإعادة التصدير (٣٤ مليار يورو) [٣٨] . في العام ٢٠٢٣، برزت هولندا

كـأكبر مسـتورد للاتحـاد الأوروبـي مـن الصـين، متجـاوزة ألمانيـا، اذ بلـغ إجمـالي الـواردات ١١٧ مليـار يورو (حوالي ١٢٦ مليار دولار أمريكي) ومن حيث الصادرات، احتلت المرتبة الثالثة داخل الاتحاد الأوروبي كأكبر مصدر للصين وبحلول نهاية العام ٢٠٢٣، بلغت الصادرات الهولندية ٢٢ مليار يورو (حوالي ٢٣ مليار دولار أمريكي) ومن المرجح ان ترتفع في السنوات المقبلة[٣٩].

كما ان مستويات التصدير من الصناعة التحويلية إلى الصين مرتفعة بشكل خاص؛ فالصناعات ذات أعلى مستويات التصدير كلها في مجال التصنيع، والتي تشمل صناعة (المنتجات الغذائية والمشروبات) ومنتجات التبغ (مثل أغذية الأطفال)، و(صناعة الآلات والصناعة الكيميائية)، بقيمة (٣,١ مليار و٢,٦ مليار و١,١ مليار يورو)، على التوالي[٤٠].

ثانيا . المشروعات المحتملة بين البلدين ضمن مبادرة الحزام والطريق

على الرغم من عدم وجود اتفاقيات رسمية موقعة بين هولندا والصين ضمن مبادرة الحزام والطريق، إلا أن هناك تعاونًا في مجالات مثل البنية التحتية للموانئ والتجارة[٤١].

إن العديد من أنشطة القوة الناعمة في الصين تستهدف الحكومات على المستوى دون الوطني أو صناعات محددة. ويشمل ذلك إقامة "علاقات متناظرة" بين المدن والمقاطعات الصينية الهولندية، فضلا عن الزيارات والاجتماعات بين الوفود الصينية والهولندية لتعزيز العلاقات وغالبًا يتم تسليط الضوء على صناعات معينة في تصريحات كبار القادة الصينيين. في خطابه الرئيس في منتدى الأعمال الصيني الهولندي في العام ٢٠١٨، أكد رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشيانغ) على مبادرة الحزام والطريق بوصفها فرصة تجارية في الموانئ والخدمات اللوجستية والجمارك. وتستخدم الحكومة الصينية سرد مبادرة الحزام والطريق للتأكيد على الصين بوصفها شريكا تجاريا يمكن الاعتماد عليه. على سبيل المثال، تنظم جمعية "حزام واحد وطريق واحد للثقافة وترويج التجارة" مؤتمرات وندوات دولية حول مبادرة الحزام والطريق للشركات في (ماستريخت وفينراي) الهولنديتين، على سبيل المثال لا الحصر[٤٢].

- **ميناء روتردام كمركز استثماري استراتيجي**

يُعد ميناء روتردام نقطة رئيسة في الشبكة اللوجستية العالمية ومحورًا للتجارة بين الصين وأوروبا [٤٣] ومن بين الاستثمارات الرئيسة، تجدر الإشارة إلى اهتمام الصين الكبير بالبنية التحتية للنقل الهولندي، ولا سيما في ميناء روتردام. وعلى الرغم من عدم وجود مذكرة تفاهم رسمية بين الصين وهولندا للتعاون في مبادرات الحزام والطريق، فقد وجهت الصين موارد مالية كبيرة نحو تعزيز قدرة الميناء. وهذا يؤكد التزامها بتعزيز التعاون الاقتصادي مع تعزيز طرق التجارة الرئيسة، بوصفه واحدًا من أكثر الموانئ ازدحامًا وحيوية من الناحية الاستراتيجية في أوروبا، ويعد ميناء روتردام بمثابة تقاطع حاسم لنقل البضائع على طول طريق المبادرة. وعلى وجه التحديد، استثمرت الشركات الصينية المملوكة للدولة، مثل كوسكو وتشاينا ميرشانتس، جنباً إلى جنب مع شركة ها تشيسون الخاصة ومقرها هونج كونج، أصولها في محطات الحاويات في روتردام، وتعزيز بنيتها التحتية، وتحسين الاتصال بين الصين وأوروبا. ومن أبرز هذه الاستثمارات استحواذ شركة COSCO Shipping Corporation على حصة ٣٥% في محطة حاويات يوروماكس في العام ٢٠١٦، مما عزز مكانتها داخل الميناء، واكتسبت موطئ قدم في شبكة إعادة الشحن في أوروبا. وبحلول عام ٢٠٢٣، شكلت الاستثمارات الصينية في ميناء روتردام، التي تنطوي على استحواذ على حصص ملكية في شركات نقل الحاويات، حوالي ٨,٢ % من إجمالي قدرة نقل الحاويات بالميناء[٤٤].

وتشمل العناصر الإضافية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق في هولندا البنية التحتية الأخرى للنقل، مثل مطار (شيفول) في أمستردام، والعديد من خدمات قطارات المسافات الطويلة بين المدن الهولندية والصينية. ومقارنة بجزء كبير من بقية العالم، تمارس البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية دورا أكبر من البنية التحتية للطاقة والاتصالات في مبادرة الحزام والطريق في هولندا وأوروبا. ومع ذلك، ونظراً للأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدمة في أي مجال اقتصادي، فإن التمييز بين الخدمات اللوجستية والاتصالات أصبح عاملا مميزا في العلاقات الصينية– الهولندية. على سبيل المثال، أصبحت الخدمات اللوجستية المتعلقة بالموانئ تعتمد أكثر فأكثر على تدفقات البيانات التي تشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك شركات الشحن والنقل الداخلي وكذلك الموانئ الأخرى. وفي العام ٢٠١٩، وقعت شركة Portbase، الهولندية المسؤولة عن تبادل البيانات في هولندا، اتفاقية تعاون مع نظيرتها

الصينية Logink . وعلى الرغم من أن هذا ليس جزءًا رسميًا من مبادرة الحزام والطريق، إلا أن قطاعي الموانئ الهولندية والصينية يحافظان على علاقات تشغيلية أوثق . كما ان الشركات الصينية قادرة بالفعل على ممارسة درجة من التأثير على التدفقات التجارية . فضلا عن ذلك، فإن الصين ليست العامل الوحيد الذي سيحدد مستقبل هولندا كمركز لوجستي بحري، ولكن من المرجح أن يسهم التعامل مع الصين في تعزيز المكانة الهولندية كمركز رئيس[٤٥] .

- **الاتفاقيات الثنائية**

وقعت الصين وهولندا العديد من الاتفاقيات المهمة على مر السنين، وواحدة من أهم المعاهدات اتفاقية حماية الاستثمار الثنائية (BIT) . وتهدف المعاهدة، التي تم التوقيع عليها أصلا في العام ١٩٨٥ ثم تم تحديثها في العام ٢٠٠١، إلى تعزيز تكثيف العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن طريق تعزيز بيئة مستقرة ومواتية للاستثمارات، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المتبادل[٤٦] فضلا عن ذلك، وقعت هولندا والصين في العام ١٩٨٧ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، ومارست الاتفاقية، التي تم تجديدها في العام ٢٠١٣، دورًا حاسمًا في تقليل العبء الضريبي على الشركات العاملة والمستثمرة في كلا البلدين وشملت الضرائب الرئيسة المشمولة ضريبة الشركات، وضريبة الأجور، وضريبة الدخل، وضريبة الأرباح[٤٧] .

وتعد هولندا الاتصال مهماً، ومن ثم تؤيد استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن "ربط أوروبا وآسيا" وتؤكد تلك الاستراتيجية على أهمية جميع جوانب الاستدامة، بما في ذلك الآثار الضريبية والمالية والاجتماعية، والتركيز على البيئة . وتمتلك هولندا والصين أرضية مشتركة في متابعة الاتصال، طالما أنه مستدام ومتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي ويقدم فرصًا ومشروعات ملموسة لكلا الطرفين، لذلك أبرمت هولندا مذكرة تفاهم مع الصين بشأن التعاون (من جانب الشركات) في أسواق ثالثة ولا يذكر هذا مبادرات محددة تتعلق بالاتصالات، ولكنه يسجل اتفاقًا بشأن قضايا مثل الاستدامة والمشتريات غير التمييزية . ومن الناحية التجارية، تستطيع مبادرة الحزام والطريق أن تقدم للشركات الهولندية فرصاً لوجستية وخيارات نقل إضافية (على سبيل المثال، مع تطوير خطوط السكك الحديدية)، وعن طريق فتح المناطق غير المطورة نسبياً، يمكنها أيضاً أن توفر فرصاً اقتصادية خارج النقاط الساخنة

المباشرة لمبادرة الحزام والطريق وفيما يتعلق بالمشاركة الهولندية في هذه المبادرة، ستقوم الحكومة بمراقبة الموقف التنافسي لهولندا والأهداف الاستراتيجية للصين وسيكون هناك أيضاً تدقيق مستمر للنفوذ الصيني في البلدان الواقعة على طول "طريق الحرير الجديد" وفي البنية التحتية الهولندية والأوروبية من منظور الأمن الاقتصادي مثلا[٤٨] كما ستحث هولندا والاتحاد الأوروبي الصين على جعل مبادرة الحزام والطريق أكثر استدامة عن طريق توقع عواقب تغير المناخ عند تصميم وبناء واستخدام البنية التحتية[٤٩].

وتعمل الصين على إنشاء منظمات ومبادرات بديلة متعددة الأطراف توفر لها المزيد من الخيارات ومساحة أكبر للتفاوض. ففي نهاية المطاف، تمارس الهياكل البديلة المحتملة دوراً في القرارات المتعلقة بنفوذ الصين في المؤسسات القائمة ومن الأمثلة على المؤسسات البديلة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، والذي انضمت إليه هولندا وعدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى [٥٠].

مما تقدم يمكن القول، ان التعاون بين هولندا والصين له آثار إيجابية على الاقتصاد الهولندي، اذ يوفر فرصًا تجارية ويعزز النمو الاقتصادي ومع ذلك، هناك تحديات تتعلق بالأمن الاقتصادي والتأثيرات السياسية[٥١] لكن الشراكة تسهم أيضاً في تطوير البنية التحتية وتعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي والمنفعة لهولندا[٥٢].

ثالثا . وجود الصين في البنية التحتية الحيوية الاوروبية

تعمل هولندا ضمن نطاق وقوانين الاتحاد الاوروبي فالتغلغل الصيني في البنى التحتية الاوروبية يمكن ان يكون عاملا مساعداً لدخول هولندا ضمن مشروعات مبادرة الحزام والطريق. فالوجود الصيني الأكثر أهمية في الموانئ، في المقام الأول عن طريق شركات مثل (COSCO Shipping) و (China Merchants Port Holdings) (سادس أكبر مشغل لمحطات الموانئ على مستوى العالم)، و (Hutchison Port Holdings) وتعد ثاني أكبر مشغل لمحطات الموانئ في العالم وتدير هذه الشركات محطات للحاويات وأحيانا موانئ داخلية أصغر في أكثر من ١٠ دول أوروبية، وتتمتع شركة (كوسكو) بالسيطرة التشغيلية الكاملة على ميناء (بيريوس) في أثينا، منذ استحواذها على الحصة الأكبر في الميناء في العام ٢٠١٦. [٥٣]

كما ان الصين لديها ملكية للمطارات الأوروبية وتشمل مطارات (تولوز وفرانكفورت هان وتيرانا)، وفي المملكة المتحدة، تمتلك شركة الصين للاستثمار حصة ١٠% في مطار (هيثرو) بلندن منذ العام ٢٠١٢، وتمتلك الشركات الصينية المملوكة للدولة، مثل شركة (ستيت غريد الصينية (SGCC)، حصص كبيرة في مشغلي أنظمة النقل الوطنية في ١١ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، مع حضور قوي بشكل خاص في البرتغال وإيطاليا واليونان ولوكسمبورج. فضلا عن ذلك، تمتلك شركتان صينيتان حصة أغلبية مشتركة في قسم الطاقة المتجددة التابع لشركة تشغيل الشبكة الوطنية البرتغالية (Energias de Portugal)، وتحققان تقدمًا في قطاع الطاقة المتجددة في إسبانيا وبالانتقال إلى الطاقة النووية، فإن الحالة الأكثر وضوحًا للوجود الحاسم في المملكة المتحدة. في الواقع، قامت شركة (China General Nuclear) حتى الآن بتمويل ٣٣% من مشروع (Hinkley Point C)، وهي منشأة نووية بقدرة ٣,٢ جيجاوات قيد الإنشاء ومن المقرر الانتهاء منها في عام ٢٠٢٦. (٥٤)

ربما أصبحت البنية التحتية للاتصالات القضية الأكثر حساسية بين الجوانب المختلفة لوجود الصين في البنية التحتية الأوروبية، ولا سيما الجيل الخامس. في الواقع، تتواجد شركة هواوي في ١٩ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وقد حظر ثلث الدول الأعضاء فقط استخدام المكونات الصينية في البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس، على الرغم من وجود اتفاقية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٠ لفحص المخاطر الأمنية في البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس. (٥٥)

وتعد الكابلات تحت البحر أيضا بنية تحتية حيوية ذات صلة اذ تحقق الصين فيها تقدما ملحوظا وبشكل خاص، تخطط الصين لمد كابل إنترنت من الألياف الضوئية تحت البحر بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، والمعروف باسم (EMA) (أوروبا والشرق الأوسط وآسيا)، والذي سيمتد من هونج كونج إلى هاينان قبل أن يصل إلى سنغافورة وباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا. ويهدف هذا المشروع إلى منافسة برنامج "SeaMeWe-6" المدعوم من الولايات المتحدة والذي تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون دولار بعد هذا جزءًا من مبادرة صينية أوسع لبناء شبكة كابلات عالمية جديدة تحت سطح البحر للتحكم في البنية التحتية الرئيسة للإنترنت في المستقبل (٥٦).

رابعا . مستقبل العلاقات الصينية– الهولندية

تتشابك هولندا بشكل مباشر مع الصين عبر جميع الصناعات الهولندية تقريبًا وذلك لأن الاتحاد الأوروبي يستورد مجموعة واسعة من المنتجات والمدخلات من الصين(٥٧) .

- **استمرار التعاون وإدراك المصالح الثنائية**

إن مستقبل العلاقات الهولندية الصينية مهيأ للنمو والتعاون المستمرين . وبالتأمل في خمسين عامًا من العلاقات الدبلوماسية، يسلط خبراء مثل فنسنت تشانغ الضوء على الشراكة "المفتوحة والعملية" التي تطورت . لقد تطورت هذه العلاقة من فترة الإمبريالية الغربية و"قرن الإذلال" إلى عصر حديث من الاحترام المتبادل والتعاون الاستراتيجي(٥٨) .

وتظل التجارة والاستثمار ركيزتين أساسيتين، مع صادرات كبيرة من الصين إلى هولندا في قطاعات مثل الاتصالات وأشباه الموصلات والبطاريات الكهربائية . وتدرس الحكومة الهولندية أيضاً العواقب الأوسع نطاقاً التي قد يخلفها صعود الصين العالمي (٥٩) .

وبينما يتطلع البلدان إلى المستقبل، فمن الواضح أن شراكتهما سوف تتشكل من خلال المصالح المشتركة والالتزام بالتعامل مع تعقيدات السياسة الدولية ويشير هذا المسار إلى توقعات إيجابية للعلاقات الهولندية الصينية في السنوات المقبلة .

- **هولندا والصين والتحدي الامريكي**

يبقى مستقبل هولندا في علاقاتها مع الصين متأثرا بالقوة الامريكية، فعند وصول الرئيس الصيني (شي جين بنغ) إلى هولندا كان مصحوبًا بإعلان في صحيفة الجودة الهولندية (NRC, 204)، اذ تناول بشكل غير مباشر معارضة الولايات المتحدة الامريكية لاستخدام قدرات الجيل الخامس لهواوي في هولندا، اذ ذكر " فعلت إحدى الدول شيئًا بشأن شركة صينية للتكنولوجيا الفائقة تحت ستار الأمن القومي، هذا يوضح لنا كيف تفعل دولة ما كل شيء لممارسة القمع السياسي دون حقائق وأدلة . وما فعلوه مناهض للتاريخ، ومناهض للحضارة، ومحكوم عليه بعدم

الاعتراف به من قبل المجتمع الدولي" . وحددت هذه الرسالة الدعائية نغمة الدبلوماسية العامة التي ينتهجها (شي)، والتي تتألف في الغالب من ردود على الانتقادات الموجهة إلى السياسات والأنشطة الصينية لتغيير الانتقادات السلبية السائدة عن الصين في هولندا . وتأتي هذه الانتقادات من مجموعة متنوعة من المصادر، مثل وسائل الإعلام الهولندية والتقارير البحثية، وأخيرا وليس آخرا، سفارة الولايات المتحدة الامريكية في هولندا، التي تصور الصين بوصفها تهديدا للقيم والمصالح الهولندية [٦٠] .

على وجه الخصوص، تصاعدت التوترات بشأن ثلاث قضايا: الضغط الأمريكي لحظر تكنولوجيا الجيل الخامس من شركة هواوي؛ وجهودها لوقف تصدير آلة الضوء فوق البنفسجي المتطرف (EUV) عالية التقنية إلى الصين من قبل الشركة الهولندية ASML بسبب مخاوف أمنية؛ وانتقادها لتعامل الصين مع فيروس كوفيد-١٩ . واتهمت السفارة الصينية الولايات المتحدة الامريكية بممارسة ضغوط سياسية على الحكومة الهولندية، وأصدرت بيانًا صحفيًا بعنوان "تذكير لطيف للسفير هوكسترا: اهتم بواجباتك المناسبة" التي قالت: "يبدو أن السفير هوكسترا يستمع بتشويه سمعة الصين وتقويض العلاقات الصينية الهولندية، نقترح على السفير هوكسترا أن يقوم بواجبه قبل أن يعلق بشكل علني على الصين" [٦١] .

مما تقدم يمكن القول ان القوة الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة تؤثر على مستقبل هولندا في علاقاتها مع الصين بشكل كبير ويتمثل ذلك الاثر في عدة جوانب وهي:

- تعد الولايات المتحدة الامريكية شريكاً تجارياً رئيساً لهولندا، وتعتمد الاخيرة على التجارة الثنائية معها في جوانب كثيرة ومن ثم، فإن أي توترات تجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين يمكن أن تؤثر بشكل كبير على اقتصاد هولندا .
- تتبع هولندا سياسة خارجية تقليدية تتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان والديموقراطية . وبما أن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك تأثيراً كبيراً في الشؤون الدولية، فإن ضغوطها على هولندا لدعم مواقفها تجاه الصين قد تكون كبيرة .

- إن التأثير الأمريكي على هولندا في علاقاتها مع الصين يتجلى في السيطرة الاقتصادية والسياسية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية على المشهد العالمي، وكيف ينعكس ذلك على القرارات والسياسات التي تتبناها هولندا فيما يتعلق بالصين.
- سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على وتأثيرها على القرار السياسي على اغلب المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والمؤسسات المالية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) يجعل من هولندا مقيدة في علاقاتها مع الصين تلافيا للعقوبات الاقتصادية والسياسية.

خاتمة الدراسة

يظهر واضحاً أن التعاون بين الصين وأوروبا يعد ذو أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والدبلوماسية للطرفين على وجه الخصوص، وتمثل مبادرة الحزام والطريق فرصة هامة لتعزيز التعاون بين الصين وأوروبا عن طريق ميناء روتردام، الذي يعد بوابة حيوية للتجارة بين القارتين. ويمكن لمبادرة الحزام والطريق أن تقدم فرص اقتصادية هائلة لأوروبا وهولندا بشكل خاص، عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية. مع ذلك، ينبغي أيضاً النظر إلى الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية على هولندا في تقييد علاقاتها مع الصين، وذلك نتيجة للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ويجب على هولندا أن توازن بين مصالحها مع الطرفين، وأن تعمل على تعزيز العلاقات مع كلتا الدولتين بشكل مستقل ومتوازن.

بهذا الشكل، يمكن لهولندا أن تستفيد بشكل كبير من فرص التعاون مع الصين وأوروبا عبر مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق وتعزيز تبادلاتها التجارية والثقافية.

الاستنتاجات

١. تمارس العلاقات الصينية–الأوروبية والصينية–الهولندية دوراً حيوياً في تعزيز التعاون الدولي والتبادل الاقتصادي.

٢. مبادرة الحزام والطريق توفر فرصاً كبيرة للتعاون الاقتصادي بين الصين وأوروبا، وخاصة عبر ميناء روتردام.

٣ . يشكل الضغط الأمريكي على هولندا تحدياً يجب التعامل معه بحكمة للحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية .

٤ . التعاون الثلاثي بين الصين وأوروبا وهولندا يمكنه تعزيز التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي للجميع .

التوصيات

١ . العمل على تعزيز الشراكة بين ميناء روتردام والشركات الصينية لتشجيع التجارة والاستثمار .

٢ . تطوير استراتيجية دبلوماسية هولندية توازن مصالحها بين الولايات المتحدة والصين بشكل مستقل .

٣ . الاستثمار في تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية بروتردام كوجهة للتجارة بين الصين وأوروبا .

المصادر والهوامش

1. Nicolas Standaert, Ad Dudink , China and Europe, 1550-1800 - Renaissance and Reformation, Oxford University press https://www.oxfordbibliographies.com/abstract/document
2. Jing Men, China's Economic Diplomacy and Sino-EU Relations, College of Europe, Belgium, 2013, p.294.
3. Michael Smith, Huaixian Xie, The European Union and China: The Logics of 'Strategic Partnership' - JCER. P.436. https://www.jcer.net/index.php/jcer/article/view/277/248
4. Jing Men, China's Economic Diplomacy and Sino-EU Relations,op. cit. , p.295.
5. Michael Smith, Huaixian Xie, The European Union and China, op. cit,. P.437.
6. Jing Men, China's Economic Diplomacy and Sino-EU Relations,op. cit. , p.295.
7. Michael Smith, Huaixian Xie, The European Union and China, op. cit., P.438.
8. Zhang, L. , Research progress in Chinese perceptions of the EU: a critical review and methodological reflection, Asia Europe Journal, Volume 18, p.17, (2020) Springer. https://link.springer.com/article/10.1007/s10308-019-00540-8.
9. Michael Smith, Huaixian Xie, The European Union and China, op., cit.,. P.439.
10. Armağan Gözkaman, Kaan Çelikok, EU-China Relations: Competition and Partnership, INTERNATIONAL CONGRESS ON EURASIAN ECONOMIES, 2023, p.341.
11. Ulrich Jochheim, EU-China relations, European Parliamentary Research Service, Plenary – December 2023, p.1.

12. Nicola Casarini, The evolution of the EU-China relationship: from constructive engagement to strategic partnership, p.9. available at: https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/occ64.pdf

13. Alicia García Herrero, China-EU roller-coaster relations: Where do we stand and what to do? , p.1-2. available at: https://www.bruegel.org/sites/default/files/2023

14. Alicia García Herrero, China-EU roller-coaster relations: Where do we stand and what to do?op. cit. , p.3.

15. Michael Smith, Huaixian Xie, The European Union and China, op. cit., p.437,

16. Alicia Garcia Herrero, China-EU roller-coaster relations: Where do we stand and what to do? ,op. cit., p.5.

17. Duncan Freeman, The EU and China: policy perceptions of economic cooperation and competition, Asia Europe Journal, Volume 20, 2022, p.251, Springer. https://link.springer.com/article/10.1007/s10308-021-00609-3.

18. Alicia García Herrero, China-EU roller-coaster relations: Where do we stand and what to do? op. cit., p.6.

19. Yuan Li, Zhigao He The Remaking of China–EUrope Relations in the New Era of US–China Antagonism, Journal of Chinese Political Science, March 2022, https://link.springer.com/article/10.1007/s11366-022-09792-5.

20. Michael Smith, Huaixian Xie, The European Union and China, op. cit.,. P.434-435

21. Hanna Luczkiewicz, China, the EU, and the New Multipolarity Shaping new multilateralism? Need for effective strategic partnership in a multipolar world, 2014, https://www.academia.edu/16427005/China_the_EU_and_the_New_Multipolarity_Shaping_new_multilateralism_Need_for_effective_strategic_partnership_in_a_multipolar_world

22. Ulrich Jochheim, EU-China relations, European Parliamentary Research Service, Plenary – December 2023, p.1.

23. Armağan Gözkaman, Kaan Çelikok, EU-China Relations: Competition and Partnership, INTERNATIONAL CONGRESS ON EURASIAN ECONOMIES, 2023, p.346-347.

24. ROBERTO PERUZZI and others, China's Views of Europe: A Maturing Partnership, European Foreign Affairs Review 12, 2007, https://www.researchgate.net/profile/Arlo-Poletti/publication/233954620_China%27s_Views_of_Europe/links/5a08a8e20f7e9b68229ccf17/Chinas-Views-of-Europe.pdf?origin=publication_detail.

25. Vera Kranenburg Frans-Paul van der Putten , Constraints for Engagement with China: Dutch Ports and the BRI, 2022, p.2 https://www.iai.it/sites/default/files/iaicom2216.pdf

26. Frans-Paul van der Putten, Active approach of the Netherlands towards Belt and Road needed, op., cit., p.3

27. The Ministry of Foreign Affairs of Dutch, The Netherlands and China: a new balance - Government.nl. https://www.government.nl/binaries/government/documenten/policy-notes/2019/05/15/china-strategy-the-netherlands--china-a-new-balance/LR-124102-Beleidsnota-China-ENG-V3.pdf.

28. Lucia Brancaccio, China-Netherlands Relations: Bilateral Trade and Investments Overview, China Briefing. https://www.china-briefing.com/news/china-netherlands-relations-bilateral-trade-and-investments-overview./

29. Frans-Paul van der Putten and others, Dutch Views of China Unfavourable and Deteriorating, Clingendael – the Netherlands Institute of International Relations, Netherlands, MARCH 2021,p.3.

30. Daan Freeman and others, Economic interwovenness with China through trade: two sides of the same coin, Netherlands Bureau for economic policy analysis, June 2022, p.6. available at:

https://www.cpb.nl/sites/default/files/omnidownload/CPB-Publication-Economic-interwovenness-with-China-through-trade.pdf

31. Ibid, p.7.
32. Daan Freeman and others, Economic interwovenness with China through trade: two sides of the same coin,Netherlands Bureau for economic policy analysis, op. cit., p.8.
33. Ibid, p.8-9.
34. Ibid, p.10.
35. Vera Kranenburg, Frans-Paul van der Putten , Constraints for Engagement with China: Dutch Ports and the BRI,op. cit., 2022, p.2-3.
36. Daan Freeman and others, Economic interwovenness with China through trade: two sides of the same coin,Netherlands Bureau for economic policy analysis, op. cit., p.11.
37. Vera Kranenburg , Frans-Paul van der Putten, Constraints for Engagement with China: Dutch Ports and the BRI, op. cit., 2022, p.3.
38. Daan Freeman and others, Economic interwovenness with China through trade: two sides of the same coin,Netherlands Bureau for economic policy analysis,op. cit., p.12.
39. Lucia Brancaccio, China Briefing, April 9, 2024, https://www.china-briefing.com/news/china-netherlands-relations-bilateral-trade-and-investments-overview/
40. Daan Freeman and others, Economic interwovenness with China through trade: two sides of the same coin,Netherlands Bureau for economic policy analysis, op. cit., p.14.
41. Vera Kranenburg and Frans-Paul van der Putten, Constraints for Engagement with China , op. cit, p.4.
42. Ties Dams and Xiaoxue Martin, Taking the stage, but missing the audience: China's soft power in the Netherlands, In: China's Soft

Power in Europe Falling on Hard Times, the European Think-tank Network on China (ETNC) April 2021, p.63.

43. Frans-Paul van der Putten, Active approach of the Netherlands towards Belt and Road needed. https://www.clingendael.org/publication/active-approach-netherlands-towards-belt-and-road-needed.
44. The official website of the Chinese company Cosco, COSCO Pacific Limited entered into a Share Sale and Purchase Agreement with Hutchison Port Holdings Limited for the acquisition of equity interest in Euromax Terminal Rotterdam, Press Releases, published in 2016.05.13, on link: https://ports.coscoshipping.com/en/Media/PressReleases/content.php?id=20160513
45. Vera Kranenburg Frans-Paul van der Putten, Constraints for Engagement with China: Dutch Ports and the BRI, op. cit., p.4-5
46. Axel Berger, China's new bilateral investment treaty programme: Substance, rational and implications for international investment law making, German Development Institute (DIE), Bonn, Germany, 2008, p.1-2.
47. The official link to the agreement ,Agreement between the kingdom of the Netherland and China avoidance of double taxation, https://admin.itc-leiden.nl/app/uploads/2020/08/China-ENG.pdf
48. Dutch Ministry of Foreign Affairs, The Netherlands and China: a new balance, Xerox/OBT, The Hague, Netherlands, 2019, p.18.
49. Ibid, p.58.
50. Ibid, p.71.
51. Xinhua , China, Netherlands to enhance ties, cooperation, published in: 2022-02-12, Chinadailyhttps://global.chinadaily.com.cn/a/202202/12/WS62075292a310cdd39bc863e6.html.
52. The official website of the Embassy of the People's Republic of China in the Kingdom of the Netherlands, Open and Pragmatic Partnership for Comprehensive Cooperation, http://nl.china-embassy.gov.cn/eng/rdzt/zhjj50znyw/202205/t20220517_10687530.htm#:~:text=Within%20the%20European%20Union%2C%20the%2

0Netherlands%20is%20China%E2%80%99s,and%20the%20second-largest%20source%20of%20investment%20to%20China.
53. Alicia García Herrero, China-EU roller-coaster relations: Where do we stand and what to do? Op. cit., p.8-9.
54. Ibid , p.10-11.
55. Frank N. Pieke, Katja Drinhausen, Mareike Ohlberg, Chinese telecommunications companies: Political and legal vulnerabilities and how Europe should deal with them, MERICS Policy Brief, Mercator Institute for China Studies, Berlin, Germany, March 2019, p.2-5.
56. DALE ALUF, CHINA'S SUBSEACABLE POWER PLAY IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA, The Atlantic Council of the United States, USA,MAY 2023, P.2-3.
57. Daan Freeman and others, Economic interwovenness with China through trade: two sides of the same coin,Netherlands Bureau for economic policy analysis, op. cit., p.23.
58. Vincent Chang Fifty years of diplomatic relations with China: an 'open and pragmatic' partnership, Leiden University published in 06 June 2022, on link: https://www.universiteitleiden.nl/en/news/2022/06/fifty-years-of-diplomatic-relations-with-china-an-open-and-pragmatic-partnership.
59. Lucia Brancaccio ،China-Netherlands Relations: Bilateral Trade and Investments Overview, op. cit., p.4.
60. Ties Dams and Xiaoxue Martin, Taking the stage, but missing the audience, op. cit., p.64.
61. Ibid, p.64-65.